مصر الغد

د.م نادر رياض

# الصناعات الصغيرة تحتاج إلى منظومة

ضرورة دعم الصناعات الصغيرة وذلك بإعطاء مشروعات صغيرة متكاملة لها صفة القابلية للتكرار نمطياً وذلك لتنظيم الأنشطة المختلفة بنظام حزمة الأنشطة المتكاملة

**لاشك** أن ما ننشده من تقدم وتطور لأداء الاقتصاد المصرى يمثل تحديا رئيسياً بالنسبة للحكومة والدولة كما يتطلب تجنيد كافة الجهود الوطنية نحو أدوات التفعيل الاقتصادية وصولا إلى اقتصاد قوى قادر على إرضاء طموح جموع الشعب.. والأمر ليس بخاف أن الصناعات الصغيرة تأتى على رأس تلك الأدوات إذ إن الصناعات الصغيرة هى القاعدة التى يرتكز عليها التشكيل الهرمى للصناعة فى أى زمان ومكان، وكلما زاد حجم قاعدتها أمكن لقمة الهرم الصناعي أن يرتفع دون حدوث خلل فى التوازنات وصولا للتأهيل لبناء القدرة التنافسية ومن ثم القدرة التصديرية وزيادة القيمة المضافة فى المكون الصناعى المصرى.. كما تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا يتمثل فى مساهمتها فى زيادة الدخل القومى وتوزيعه توزيعاً يتسم بالعدالة على امتداد الرقعة الجغرافية بالإضافة لطبيعة دورها الإيجابى فى رفع قيمة العائد من العمل أجر/ ساعة ومن ثم العمل على تحقيق الكفاية فى الدخل وزيادة القدرة الإنفاقية للعامل والأسرة.

ولنا فى هذا المقام علينا أن نفرق أولاً بين المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة، فالمشروعات الصغيرة SME›s توجهها اجتماعى تنموي،أما الصناعات الصغيرة SMI›s توجهها صناعى خدمى ويهدف فى صورته المثلى لتصبح صناعة مغذية للصناعات الكبيرة، كما أن هذه الصناعات تتبع منظومة العمل والأداء التى تلتزم بها الصناعات الأكبر حجماً،وهي فى هذه الحالة تكون جزءاً من المنظومة الصناعية التى تحكمها معايير الجودة والمواصفات القياسية والتصميم وحسن اختيار الخامة وقياس معدلات الهدر فى الخامة والزمن والطاقة.. ولقد حققت المشروعات الصغيرة نجاحات على امتداد الرقعة الجغرافية ، أما الصناعات الصغيرة فلم يكتمل الإطار التنموى لها وبدا لم تأخذ فرصتها الكاملة بعد.

وواقع الأمر فإن البداية تكون دائماً من الميزة النسبية وصولاً للميزة التنافسية والميزة النسبية هى ميزة طبيعية فى مفهومها يخص الله بها منطقة ما بإمكانيات طبيعية ومهارات للسكان ذات تركيز مكانى،مثال ذلك - صناعة القلل الفناوى وتمركزها فى محافظة قنا ، فالوصول بهذه الصناعة لمنطقة الميزة التنافسية يكون بتطوير جانب من هذه الميزة النسبية لتلحق بصناعة الخزف والصينى وصناعة المحروقات بإدخال الميكنة عليها ويدخل ضمن هذا الأوعية والقوارير القابلة للتصدير كأعمال ذات محتوى فنى - زراعة البلح بواحة سيوه وما يترتب عليه من عمليات تصنيع وتغليف وعمليات تسويقه محليا وخارجيا - تصنيع الأسماك ببحيرة السد العالى / بحيرة البردويل وتسويقها محلياً وخارجياً..ويمكن إيجاز الأهداف الاستراتيجية من وراء النهوض بالصناعات الصغيرة فى ثلاثة أهداف:

الأول ذو توجه اقتصادى من خلال:التوزيع العادل للدخل القومى - تنمية المدخرات المحلية- -زيادة الطلب على استخدام الخامات المحلية- إعادة استخدام العوادم لصناعات أكبر- المساهمة فى تحقيق توازن أفضل فى ميزان المدفوعات -الاقتراب من منطقة إعادة التصدير وصولاً للتصدير بمفهومه المتكامل.

الثانى ويهدف للتنمية البشرية من خلال: توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد إنتاجي- ترسيخ المفاهيم الصناعية - رفع قدرة العمالة غير المدربة ونصف الماهرة - خلق فرص للأسر لتصبح منتجة.

الثالث ذو توجه تكنولوجى من:توظيف المهارات الحرفية - التأهيل للتعامل مع الصناعات الأكبر كصناعة مغذية لها -العمل على التكامل الصناعى بمفهومه العملى التطبيقى. وتجدر الإشارة فى هذا الشأن إلى ما سجلته دول جنوب شرق آسيا الشهيرة بالنمور الخمس من نجاح كبير فى جهودها الرامية لمواجهة الاختلالات الاقتصادية كموروث سيئ ناجم عن فترة سابقة وذلك من خلال الاعتماد على المشروعات والصناعات الصغيرة،بل إن المعجزة اليابانية التى تحققت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية قد اعتمدت بالدرجة الأولى على الدور المتميز للصناعات الصغيرة وأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة وهى أغنى الدول الرأسمالية لجأت فى مطلع الثمانينيات لإعطاء حوافز وامتيازات ضريبية خاصة للنمط الصغير من المشروعات الصناعية.

بقى أن نشير فى هذا الشأن إلى ضرورة دعم الصناعات الصغيرة وذلك بإعطاء مشروعات صغيرة متكاملة لها صفة القابلية للتكرار نمطياً وذلك لتنظيم الأنشطة المختلفة بنظام حزمة الأنشطة المتكاملة (Package) محددة التكلفة ومضمونة العائد حتى يمكن تعميمها بالقرى كى يتحقق الاكتفاء الذاتى للقرية لتتحول إلى قرية منتجة،الأمر الذى من شأنه الحد من البطالة والقضاء على هجرة أبناء القرية إلى المدن وهو مطلب استراتيجى قومى يجب تبنيه.

●● رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى

www.naderriad.com

جريدة الاخبار (صفحة 14) 2016/3/10